الأمم المتحدة S/2020/258

مجلس الأمن

Distr.: General
31 March 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 31 آذار/مارس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه تقييم أعمال مجلس الأمن عن كانون الثاني/يناير 2020 خلال رئاسة جمهورية فييت نام الاشتراكية (انظر المرفق).

وقد أُعد هذا التقييم تحت مسؤوليتي إثر التشاور مع سائر أعضاء المجلس.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) **دانغ** دينه كوي
السفير فوق العادة والمفوض
الممثل الدائم

150420 030420 20-04929 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 31 آذار/مارس 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة فييت نام (كانون الثاني/يناير 2020)

مقدمة

عقد مجلس الأمن، برئاسة فييت نام في كانون الثاني/يناير 2020، 14 جلسة مفتوحة (تضمنت مناقشتين مفتوحتين، و 4 عمليات اتخاذ قرار، و 8 جلسات إعلامية)، وجلسة واحدة مغلقة، و 12 جلسة مشاورات للمجلس بكامل هيئته. واتخذ المجلس أربعة قرارات، وأصدر بيانا رئاسيا واحدا وخمسة بيانات صحفية، وقدّم عناصر للصحافة في ثلاث مناسبات. وبالإضافة إلى ذلك، عُقد اجتماع واحد بصيغة آريا وحواران تفاعليان غير رسميين.

أفريقيا

جمهورية أفريقيا الوسطى

في 31 كانون الثاني/يناير، اتخذ المجلس القرار 2507 (2020)، الذي جدد فيه ولاية نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية أفريقيا الوسطى حتى 31 تموز/يوليه 2020، بأغلبية 13 صوتا دون اعتراض أحد وامتناع عضوين عن التصويت. وقرر أيضا تمديد ولاية فريق الخبراء حتى 31 آب/أغسطس. وخفف القرار كذلك من حظر توريد الأسلحة المفروض على المركبات العسكرية البرية غير المسلحة والمركبات العسكرية البرية المحملة بأسلحة من عيار 14,5 مليمتر أو أقل. وناقش بعض أعضاء المجلس إمكانية الاستمرار في تخفيف حظر توريد الأسلحة المتصل بجمهورية أفريقيا الوسطى.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في 14 كانون الثاني/يناير، أجرى المجلس حوارا تفاعليا غير رسمي بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية لمتابعة تجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في كانون الأول/ديسمبر 2019 ومناقشة كيفية العمل معا من أجل تعزيز السلام في الجزء الشرقي من البلد بموجب الاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة لعام 2013. وكان المشاركون هم جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان أخرى من المنطقة، وهي أنغولا، وأوغندا، وبوروندي، ورواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة. واستمع المشاركون إلى إحاطات من الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة ليلى زروقي، والمبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، هوانغ شيا. وفي حين رحب أعضاء المجلس بالتقدم الذي أحرزته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية مؤخرا في تعزيز التعاون والدبلوماسية في المنطقة، فقد أعربوا عن شواغلهم الخاصة إزاء التهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة واستغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها بصورة غير مشروعة، ومرض فيروس إيبولا، من بين أمور أخرى. وشددوا على أهمية التنفيذ الكامل للإطار، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي لدعم جمهورية الكونغو الديمقراطية. ورحبت بلدان المنطقة أيضا بالتقدم الذي

أحرزته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبالدعم الذي قدمته بعثة منظمة الأمم المتحدة. وأكدوا على أهمية التعاون الإقليمي لدعم تسوية الحالة في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وخلال مشاورات جرت في 20 كانون الثاني/يناير في إطار بند جدول الأعمال المعنون "مسائل أخرى"، إلى إحاطة قدمها الفريق كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز إثر إصداره تقرير التقييم المستقل عن حماية المدنيين وشل نشاط الجماعات المسلحة في إقليمي بيني وماباسا في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتبادلوا الآراء بشأن عمل بعثة منظمة الأمم المتحدة بعد تجديد ولايتها.

ليبيا

خلال مشاورات جرت في 6 كانون الثاني/يناير، استمع المجلس، إلى إحاطتين من الممثل الخاص للأمين العام لليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، غسان سلامة، بشأن التطورات الأخيرة في ليبيا والأعمال التحضيرية لمؤتمر برلين المعني بليبيا. وتبادل أعضاء المجلس آراءهم بشأن الحالة هناك. وإثر المشاورات صدرت العناصر الصحفية التي أعرب فيها أعضاء المجلس عن شواغلهم إزاء التصعيد خلال الأيام السابقة للمشاورات، وكرروا تأكيد ضرورة الامتثال لحظر توريد الأسلحة ووقف التدخل الأجنبي. وأكدوا من جديد دعمهم للأمين العام والممثل الخاص للأمين العام والجهود الدولية الأخرى المبذولة لدعم الأمم المتحدة في إيجاد حل سياسي للحالة في ليبيا.

وخلال مشاورات جرت في 21 كانون الثاني/يناير، استمع المجلس إلى إحاطة من الأمين العام بشأن نتائج مؤتمر برلين المعني بليبيا الذي عقد في 19 كانون الثاني/يناير. وإثر المشاورات صدرت العناصر الصحفية التي رحب فيها أعضاء المجلس باستنتاجات المؤتمر، وكرروا الإعراب عن تأييدهم للممثل الخاص للأمين العام في التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وإلى تسوية سياسية في ليبيا تمتلك زمامها وتقودها الأطراف الليبية، وحثوا الأطراف الليبية على العمل بصورة بناءة لإبرام اتفاق لوقف إطلاق النار.

وخلال مشاورات جرت في 28 كانون الثاني/يناير، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "مسائل أخرى"، ناقش المجلس متابعة نتائج مؤتمر برلين.

وفي 30 كانون الثاني/يناير، عقد المجلس جلسة إحاطة استمع خلالها إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عن التطورات الأخيرة في ليبيا وعمل البعثة. واستمع المجلس أيضا إلى إحاطة من السيد ماتياس ليتشارتز، الذي تحدث باسم رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011). وأعرب الممثل الخاص عن شواغله إزاء استمرار العنف على الرغم من الهدنة الأخيرة، في الوقت حيث يُنتهك حظر توريد الأسلحة بصورة منتظمة. وحث المجلسَ على اتخاذ قرار قريبا لدعم تنفيذ استنتاجات مؤتمر برلين المعني بليبيا. ودعا أعضاء المجلس إلى تحقيق وقف دائم لإطلاق النار ومواصلة حظر توريد الأسلحة من أجل إنهاء النزاع. وسلط الممثل الدائم لليبيا الضوء على المعاناة والإحباط اللذين يعاني منهما شعب ليبيا، ودعا المجلس إلى اتخاذ قرار يمكن أن يدعم نتائج مؤتمر برلين.

وبعد الانتهاء من جلسة الإحاطة، عقد المجلس جلسة مشاورات بمشاركة السيدة سلامة لمواصلة النقاش بشأن البند المعني. وواصل أعضاء المجلس تأكيد دعمهم للسيد سلامة وطرحوا عليه أسئلة بشأن المسائل المتصلة بمواصلة حظر توريد الأسلحة ورصد عملية محتملة لوقف إطلاق النار في المستقبل.

مالي

في 15 كانون الثاني/يناير، عقد المجلس إحاطة بشأن الحالة في مالي تلتها جلسة مشاورات مغلقة. واستمع المجلس أيضا إلى إحاطة من وكيل الأمين العام لإدارة عمليات السلام، جان بيير لاكروا. وبالإضافة إلى ذلك، أدلى ببيان تيبيلي درامي، وزير خارجية والتعاون الدولي في مالي. وفي بيان صحفي صدر في 17 كانون الثاني/يناير، دعا المجلس الأطراف إلى إبداء مزيد من الإرادة السياسية للتعجيل بتنفيذ اتفاق الجزائر لعام 2015 من أجل الوفاء، بحلول نهاية الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بالتدابير ذات الأولوية المنصوص عليها في القرار 2480 (2019). وأدانوا بشدة الهجوم الإرهابي الذي وقع في 9 كانون الثاني/يناير ضد معسكر للبعثة المتكاملة في تيساليت. وأعرب أعضاء المجلس عن شواغلهم إزاء المشاعر المعادية للبعثة المتكاملة في مالي. ورحبوا أيضا بمؤتمر قمة باو المعقود في 13 كانون الثاني/يناير الذي اقتُرح فيه إنشاء "تحالف لمنطقة الساحل" يهدف إلى مكافحة الإرهاب وتعزيز القدرات العسكرية لدول الساحل. وفي مشاورات أجريت بعد الإحاطة، أعرب أعضاء المجلس عن شواغلهم البالغة إزاء الإصابات بين المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، وأعربوا عن دعمهم لعملية حوار وطنية شاملة في مالي وناقشوا الحاجة إلى إعادة تنظيم قوات عمليات البعثة المتكاملة على نحو أكثر فعالية.

جنوب السودان

في 23 كانون الثاني/يناير، عقد المجلس حوارا تفاعليا غير رسمي لمناقشة التطورات الأخيرة المتصلة بتنفيذ اتفاق السلام المنشَّط في جنوب السودان لعام 2018. واستمع المجلس أيضا إلى إحاطة من المبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، إسماعيل ويس، والممثل الخاص للأمين العام، رئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ديفيد شيرر. وأطلع مقدما الإحاطة أعضاء المجلس على التقدم الذي أحرزته الأطراف في جنوب السودان في تنفيذ اتفاق السلام المنشط في عام 2018، ولا سيما الجهود المبذولة لإنشاء حكومة انتقالية. وحث أعضاء المجلس ومقدما الإحاطة الأطراف في جنوب السودان على تشكيل الحكومة الانتقالية بحلول الموعد النهائي وهو 22 شباط/فبراير 2020. ودُعيت أيضا الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وهي إثيوبيا، وإريتريا، وأوغندا، وجنوب السودان، وجيبوتي، وكينيا، والسودان، والصومال إلى تبادل الآراء بشأن المسألة والتكلم فيها. وأكد ممثل جنوب السودان من جديد الجهود التي تبذلها حكومة جنوب السودان والتزامها بتشكيل الحكومة الانتقالية.

السودان

خلال مشاورات جرت في 8 كانون الثاني/يناير، استمع المجلس، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "مسائل أخرى"، إلى إحاطة قدمها الأمين العام المساعد لأفريقيا، بنتو كيتا، بشأن التطورات الأخيرة في غرب دارفور، بما في ذلك الهجمات على مخيم للمشردين داخليا الأشخاص ونهب المقر السابق للعملية المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور. وإثر المشاورات صدرت عناصر صحفية أدان فيها أعضاء المجلس أعمال العنف الطائفي الأخيرة في الجنينة، غرب دارفور، وأكدوا دعمهم المستمر لعمل حكومة السودان وأثنوا على الجهود التي يبذلها رئيس وزراء البلد، عبد الله حمدوك.

السودان/جنوب السودان (أبيي)

في 29 كانون الثاني/يناير، أصدر المجلس بيانا صحفيا أدان فيه أعضاء المجلس أعمال العنف الأخيرة في منطقة كولوم في أبيي، مما أسفر عن مقتل نحو 30 مدنيا، من بينهم أطفال. ودعا أعضاء المجلس إلى الوقف الفوري للعنف ضد المدنيين وأهابوا بحكومتي السودان وجنوب السودان الإسراع في التنسيق بشأن بدء تحقيق بمساعدة قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي.

غرب أفريقيا والساحل الأفريقي

في 8 كانون الثاني/يناير، استمع المجلس، في جلسة إحاطة نصف سنوية أعقبتها مشاورات مغلقة، إلى إحاطات من الممثل الخاص للأمين العام، محمد بن شمباس، بشأن تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2019/1005). وأعرب أعضاء المجلس عن شواغلهم إزاء انتشار الإرهاب والجرائم المنظمة في المنطقة. وأدانوا بشدة الهجمات على المدنيين وقوات الأمن والدفاع، وعلى حفظة السلام، وشددوا على أن العنف فيما بين الجماعات والطوائف يعرض التنمية الإقليمية للخطر ويتطلب نُهجا سياسية وأمنية تركز على التنمية لمعالجة الفقر والبطالة والأسباب الجذرية لعدم الاستقرار. واتفق بعض أعضاء المجلس على أن القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تحتاجان إلى مزيد من الدعم الدولي. وشدد العديد من أعضاء المجلس أيضا على ضرورة إجراء الانتخابات الرئاسية المقبلة في ستة بلدان في غرب أفريقيا، وهي بوركينا فاسو وتوغو وغانا وغينيا وكوت ديفوار والنيجر، حيث يتوقع حدوث بعض التوترات. وفي 31 كانون الثاني/يناير، اتفق أعضاء المجلس على تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة لفترة إضافية مدتها ثلاث سنوات من خلال رسالة موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن. وسيحاط أعضاء المجلس علمًا بإنجاز ولاية المكتب في التقرير الذي يقدمه الأمين العام كل ستة أشهر.

آسيا

المسألة الهندية - الباكستانية

خلال مشاورات جرت في 15 كانون الثاني/يناير في إطار البند المعنون "مسائل أخرى"، ناقش المجلس الحالة في إطار بند جدول الأعمال المعنون "المسألة الهندية الباكستانية". وقدم الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ، محمد خالد الخياري، ورئيس أركان مكتب الشؤون العسكرية، العميد الحاج باباكار فاي، إحاطتين إلى أعضاء المجلس بشأن التطورات في جامو وكشمير منذ آب/أغسطس 2019 وعمل فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان. وتبادل أعضاء المجلس آراءهم بشأن الحالة.

مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا

في 22 كانون الثاني/يناير، عقد المجلس مشاوراته التي يجريها كل ستة أشهر بشأن عمل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا. واستمع إلى إحاطة من الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة المركز الإقليمي ناتاليا غيرمان، التي قدمت معلومات مستكملة عن أنشطته في تيسير الدبلوماسية الوقائية في آسيا الوسطى، ولا سيما تنفيذ خطة العمل المشتركة لاستراتيجية الأمم المتحدة

العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى، والتعاون بين دول آسيا الوسطى الخمس وأفغانستان في مجال مكافحة الإرهاب، فضلا عن مبادرات المركز الإقليمي بشأن إدارة المياه العابرة للحدود، ومكافحة الاتجار بالمخدرات ودور المرأة والشباب. ورحب أعضاء المجلس بالجهود التي يبذلها المركز الإقليمي في تعزيز السلام والأمن والتنمية في آسيا الوسطى وأعربوا عن دعمهم المستمر لعمل المركز وعمل الممثل الخاص.

الشرق الأوسط

الجمهورية العربية السورية

خلال مشاورات جرت في 3 كانون الثاني/يناير، استمع المجلس إلى إحاطتين قدمهما وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية، روزماري ديكارلو، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارك لوكوك، بشأن الحالة الأمنية والإنسانية في الجزء الشمالي الغربي من الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك إدلب. وأحاطت السيدة ديكارلو المجلس علمًا بالتصعيد الأخير للأعمال العدائية في الميدان، ودعت الأطراف المعنية إلى بذل مزيد من الجهود لممارسة ضبط النفس، وتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في إدلب، وتيسير العمليات الإنسانية، وكفالة حماية المدنيين. وشددت أيضا على ضرورة تعزيز عملية سياسية شاملة، بطرق منها المشاركة البنّاءة في أعمال اللجنة الدستورية السورية. وأشار السيد لوكوك إلى البيان الذي أدلى به الأمين العام في 23 كانون الأول/ديسمبر 2019، وشدد فيه على العواقب الإنسانية الخطيرة التي تلحق بالمدنيين من جراء الهجمات المستمرة، وأكد على تفاقم قابلية المشردين للتضرر بسبب الظروف الشتوية القاسية. ثم تبادل أعضاء المجلس الآراء بشأن سبل تسوية الحالة في الجمهورية العربية السورية، ومن ضمنها المسائل في مجالات السياسة والأنشطة الإنسانية ومكافحة الإرهاب، وبحثوا سبل المضي قدما في هذا الصدد.

وفي 6 كانون الثاني/يناير، أجرى المجلس مشاورات بشأن تنفيذ القرار 2118 (2013) في إطار البند "الحالة في الشرق الأوسط". وقدمت وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إيزومي ناكاميتسو، إحاطة موجزة إلى أعضاء المجلس بشأن التقرير الخامس والسبعين الصادر عن المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن أعماله في الجمهورية العربية السورية. وأشارت إلى أن فريق تقييم الإعلانات يخطط للجولة الثالثة والعشرين من المشاورات، وأن بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية تقوم بتحليل المعلومات التي جمعتها خلال مهمتها في كانون الأول/ديسمبر 2019، وأن فريق التحقيق وتحديد الهوية يقوم بإجراء تحقيقاته وأن هذه الآليات ستصدر معلومات مستكملة وتقارير في الوقت المناسب. وأدان أعضاء المجلس استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان وزمان، ومن أيّ كان، وتحت أي ظرف من الظروف، ولأي سبب كان.

وفي 10 كانون الثاني/يناير، اتخذ المجلس القرار 2504 (2020) بأغلبية 11 صوتا دون اعتراض أحد وامتناع 4 أعضاء عن التصويت، الذي مدد بموجبه لفترة ستة أشهر لغاية 10 تموز/يوليه 2020 الإذن الممنوح للوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركائها المنفذين بإيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى الجمهورية العربية السورية من معبري باب السلام وباب الهوى. وأدلى أيضا ممثل الجمهورية العربية السورية ببيان.

وفي صباح يوم 29 كانون الثاني/يناير، استمع المجلس، في جلسة إحاطة، إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئبشأن الحالة الإنسانية في الجمهورية

العربية السورية. وأعرب وكيل الأمين العام عن جزعه إزاء تدهور الحالة الإنسانية في الجزء الشمالي الغربي من الجمهورية العربية السورية مع تصاعد الأعمال العدائية في الأسابيع السابقة وحذر من تفاقم التدهور في الاقتصاد السوري. وذكر وكيل الأمين العام أن القتال لا يزال على أشده في محافظة إدلب وما حولها. وشدد على أهمية الجهود الإنسانية التي تبذلها الأمم المتحدة وشركاؤها، وأعرب أيضا عن شواغله إزاء استمرار عرقلة العمل الإنساني. وكرر أعضاء المجلس الشواغل التي أعرب عنها وكيل الأمين العام إزاء الحالة الإنسانية الخطيرة في الشمال الغربي الجمهورية العربية السورية. وحثوا الأطراف المعنية على احترام وقف إطلاق النار في إدلب، والوفاء بالالتزامات المتعلقة بحماية المدنيين بموجب القانون الدولي، وتيسير العمل الإنساني، وبذل جهود أكبر للترويج لعملية سياسية تستند إلى القرار 2254 (2015). وأكد بعض الأعضاء على أهمية مكافحة الإرهاب في إدلب، وشددوا في الوقت نفسه أيضا على ضرورة احترام القانون الدولي في جهود مكافحة الإرهاب عمومًا. وأعرب بعض أعضاء المجلس أيضا عن تقديرهم للوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة.

وبعد ظهر يوم 29 كانون الثاني/يناير، عقد المجلس جلسة إحاطة بشأن العملية السياسية في الجمهورية العربية السورية. وأشارت نائبة المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا ، خولة مطر، إلى أن المبعوث الخاص غير بيدرسن في دمشق لمواصلة العمل مع الأطراف السورية وأصحاب المصلحة الدوليين الرئيسيين لإطلاق التقدم على طريق الخروج من النزاع السوري وصوب تنفيذ القرار 2254 (2015). وأكدت من جديد أن اللجنة الدستورية السورية جزء من هذا الجهد وأن جميع الأطراف تعمل على تضييق هوة الخلافات لكي تجتمع اللجنة مجددا في وقت قريب. وأعرب أعضاء المجلس عن شواغلهم إزاء بطء سير العملية السياسية، مع استمرار أعمال العنف في شمال غرب البلد. وشددوا على وجوب امتثال جميع الأطراف لالتزاماتها بموجب القرار 2254 (2015) والقرارات الأخرى ذات الصلة وتنفيذها بدقة. وحُثت حكومة الجمهورية العربية السورية والأطراف الأخرى على الاستفادة من التقدم المحرز مؤخرا للدخول في حوار، والشروع في مفاوضات بمشاركة واسعة من الأطراف المعنية لإيجاد حل سياسي طويل الأمد يكون مقبولا لدى الشعب السوري.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في 21 كانون الثاني/يناير، استمع المجلس، في المناقشة المفتوحة الفصلية بشأن "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين"، إلى إحاطة وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، روزماري ديكارلو، ومن مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، أورسولا مولر. وأشارت السيدة ديكارلو إلى عملية سياسية وصلت إلى طريق مسدود وتوسع استيطاني غير قانوني، فأكدت أن الاتجاهات السلبية تواصل تقويض آفاق التوصل إلى حل الدولتين للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني؛ وأطلعت المجلس على دراسة استقصائية أجريت مؤخراً خلصت إلى أن 65 في المائة من الإسرائيليين يعتقدون أن النزاع لن ينتهي أبداً وأن 52 في المائة من الفلسطينيين يرون الرأي نفسه؛ وبيّنت التهديد بضم غور الأردن وأجزاء من الضفة الغربية. وقالت السيدة مولر إن نصف سكان الضفة الغربية وغزة بحاجة إلى المعونة في عام 2020، في حين أن السلطات الإسرائيلية والفلسطينية على حد سواء قيدت حيز العمل المخصص للجهود الإنسانية. وشجعت الدول الأعضاء على زيادة التعاون الإنساني والإنمائي من أجل الحد من اعتماد الفلسطينيين على المساعدات.

ودعا معظم المتكلمين الأطراف المعنية إلى ممارسة ضبط النفس والامتناع عن الأعمال التي قد تؤدي إلى تصعيد التوتر؛ وكرروا تأكيد دعمهم لحل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967؛ وأعربوا عن شواغلهم إزاء استمرار الأنشطة الاستيطانية والخطط الرامية إلى ضم أجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة؛ وحثوا على استئناف الحوار والتفاوض على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي. وأعرب كثيرون عن انزعاجهم إزاء الحالة الإنسانية الأليمة في غزة وعن تقديرهم لعمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وشدد عدة متكلمين على تأييدهم للمصالحة الفلسطينية. كما أُشيرَ إلى الجمهورية العربية السورية والعراق ولبنان وليبيا واليمن في بعض البيانات المدلى بها في المناقشة المفتوحة.

اليمن

في 13 كانون الثاني/يناير، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2505 (2020)، الذي قرر بموجبه تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة لمدة ستة أشهر حتى 15 تموز/يوليه 2020، مع مواصلة الإشراف على اتفاق سلام بين الحكومة اليمنية وميليشيا الحوثي في مدينة الحديدة الساحلية. وطلب المجلس أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس كل شهر تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق وأن يوافيه باستعراض للبعثة قبل شهر على الأقل من موعد انتهاء ولايتها.

وفي 16 شباط/فبراير، عقد المجلس جلسة إحاطة بشأن الحالة في اليمن استمع خلالها إلى إحاطة من المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، مارتن غريفيث، ومن مدير شعبة التنسيق في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، راميش راجاسينغا. وأشار السيد غريفيث إلى مجموعة من الإنجازات التي تحققت منذ آخر إحاطة موجزة قدمها للمجلس، وقال إن الالتزامات بوقف التصعيد لا تزال قائمة على خلفية عدم حدوث أي أعمال استفزازية عسكرية كبيرة في اليمن، وإن وتيرة الضربات الجوية انخفضت بشكل كبير، وإن شحنات الوقود بدأت في الوصول إلى موانئ الحديدة. واستدرك كلامه بالقول إنه لا تزال ثمة شواغل بشأن الاحتياجات الإنسانية الماسة، بما في ذلك الحاجة إلى ضمان إيصال المساعدات الإنسانية بأمان إلى ملايين الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة عاجلة. وتناول السيد راجاسينغا بإسهاب الحالة في الميدان، فقال إنها أقل خطورة على المدنيين مما كانت عليه قبل عام، ولكنها تظل مشوبة بالعنف الذي أسفر عن وقوع إصابات بأعداد كبيرة، وحث الأطراف المعنية على احترام التزاماتها في إطار القانون الإنساني الدولي وعلى الانتقال بسرعة إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلاد.

وتحدث أيضا عن زيادة القيود المفروضة على عملية المساعدات في شمال اليمن. وأقر أعضاء المجلس بالجهود التي يبذلها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي للوصول إلى الأشد عوزًا. وأثنوا أيضا على الاتجاه الإيجابي المتمثل في تخفيف حدة التصعيد في جميع أنحاء البلد، وحثوا الأطراف على المضي قدمًا فيه من أجل إحياء العملية السياسية. وكررت غالبية أعضاء المجلس الإعراب تأكيد تأييدها لتجديد ولاية البعثة ولكنها لاحظت الافتقار إلى اتخاذ خطوات صوب تنفيذ الاتفاق.

وبعد الإحاطة، عقد المجلس مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشته للبند، تناول خلالها المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن المسائل التي أثارها بعض أعضاء المجلس المتعلقة بما يتعين اتخاذه من خطوات بعد خفض التصعيد، والتطورات الجارية في تنفيذ اتفاق ستوكهولم واتفاق الرياض، والعقبات التي تعترض العمل الإنساني للأمم المتحدة، وتنفيذ ولاية البعثة، ومشاركة المرأة اليمنية في العملية السياسية.

وفي 28 كانون الثاني/يناير، أجرى المجلس مشاورات مع المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن واستمع إلى إحاطة منه قال فيها إن الحالة في اليمن في الأيام السابقة للمشاورات تغيرت تغيرا كبيرا، فقد أصبحت مثيرة للجزع مع تجدد الضربات العسكرية في شرق صنعاء ومأرب، مما تسبب في وقوع أكثر من 100 ضحية. وقال إن هذه التطورات قد تقوض التقدم الذي أحرز مؤخرا بما في ذلك ما يتعلق منه بعملية السلام . وفي 30 كانون الثاني/يناير، أصدر المجلس، عقب المشاورات، بيانا صحفيا أعرب فيه عن شواغلهم البالغة إزاء التصعيد الكبير للعنف في نهم والجوف وأثره على المدنيين، ودعا إلى الوقف الفوري لهذه الأعمال العدائية التي تشكل تهديدا للعملية السياسية، كما دعا إلى استئناف الجهود الرامية إلى التهدئة. وكرر أعضاء المجلس أيضا تأكيد دعمهم الكامل للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، وأعربوا عن أملهم في أن يؤدي تجديد التهدئة إلى تمهيد الطريق أمام الأطراف اليمنية للشروع على وجه السرعة في مفاوضات شاملة وجامعة بقيادة الأمم المتحدة، بشأن الترتيبات الأمنية والسياسية اللازمة لإنهاء النزاع والتحرك نحو انتقال سلمي. وكرروا تأكيد دعوتهم الأطراف إلى احترام وقف إطلاق النار في الحديدة ومواصلة تنفيذ اتفاق ستوكهولم على نطاق أوسع. ورحبوا بتجديد الأطراف التزامها في 9 كانون الثاني/يناير بتنفيذ اتفاق الرياض.

أوروبا

قبرص

في 16 كانون الثاني/يناير، عقد المجلس جلسة مغلقة ذات صلة بقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. واستمع المشاركون إلى إحاطة من الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة القوة، إليزابيث سبيهار.

وخلال مشاورات جرت في 20 كانون الثاني/يناير، استمع المجلس إلى إحاطة من السيد سبيهار عن تقرير الأمين العام بشأن التطورات الأخيرة في قبرص (S/2020/23) . وفي التقرير، طلب الأمين العام إلى الأطراف المعنية تجنب مزيد من التصعيد ونزع فتيل التوتر في قبرص. وأعرب أيضا عن شواغله إزاء حوادث الانتهاكات في المنطقة العازلة، واستمرار تجاهل السلطة المنوطة بقوة الأمم المتحدة، وحث الأطراف على العمل بصورة بناءة مع القوة من أجل معالجة هذه الحالة. وأعرب العديد من أعضاء المجلس عن اتفاقهم مع ملاحظات الأمين العام وشددوا على أهمية أن تبدي الأطراف إرادة سياسية أقوى، من خلال المشاركة بشكل أكثر فعالية في الحوار السياسي، وأن تحترم قرارات المجلس ذات الصلة. وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم لعمل قوة الأمم المتحدة وتمديد ولايتها.

وفي 30 كانون الثاني/يناير، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2506 (2020) الذي قرر فيه تمديد ولاية القوة لمدة ستة أشهر حتى 31 تموز/يوليه 2020. وأعرب المجلس عن قلقه البالغ إزاء تزايد في عدد انتهاكات الوضع العسكري الراهن على طول خطوط وقف إطلاق النار، ودعا مرة أخرى الجانبين وجميع الأطراف المعنية إلى احترام السلطة المنوطة بقوة الأمم المتحدة. ودعا أعضاء المجلس زعيمي الطائفتين القبرصيتين وجميع الأطراف المعنية إلى الامتناع عن أية أفعال أو أقوال يمكن أن تضر بفرص نجاح المفاوضات؛ ودعا أعضاء المجلس قادة الجانبين إلى العمل على وجه السرعة من أجل التوصل إلى تقارب بشأن المسائل الأساسية. وطلبوا أيضا إلى الأمين العام أن يقدم بحلول 10 تموز/يوليه 2020 تقريرا

عن مساعيه الحميدة، وبخاصة عن التقدم المحرز صوب التوصل إلى منطلق توافقي لمفاوضات مجدية تروم تحقيق النتائج بما يسفر عن التوصل إلى حل.

الأمريكتان

كولومبيا

في 13 كانون الثاني/يناير، عقد المجلس جلسة إحاطة استمع خلالها إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، كارلوس رويز ماسيو، بشأن التطورات الأخيرة في كولومبيا، بما فيها الانتخابات المحلية والمقاطعاتية المعقودة في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2019. وأشار السيد ماسيو إلى أحدث موجة من الاحتجاجات الشعبية والشواغل المتعلقة بالضمانات الأمنية للأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي وكذلك للمجتمعات المحلية والقادة الاجتماعيين في جميع أنحاء البلد، والتي دعا فيها الكولومبيون إلى التنفيذ الكامل لاتفاق السلام النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم.

وقد أشار الأمين العام، في تقريره عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2019/988) ورغم إقراره بالتقدم المستمر، إلى التنفيذ غير المتكافئ لمختلف الجوانب المتصلة بإعادة الإدماج من الاتفاق النهائي. ورحب بالتقدم الذي أحرزته الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي بعد إلقاء الأسلحة – في المشاركة معًا في وضع خارطة طريق لإعادة الإدماج. ومن شأن اعتماد هذه الخارطة من جانب الحزب السياسي القوة الثورية البديلة المشتركة أن يساعد على توفير مزيد من الوضوح بشأن مسائل من بينها التعليم والصحة واستدامة إعادة الإدماج الاقتصادي والإسكان وإعادة الإدماج المجتمعي والمساعدة النفسية الاجتماعية. وشدد الأمين العام في التقرير على الطابع المترابط لأحكام الاتفاق النهائي وأهمية إحراز تقدم متزامن في مجالات من قبيل الإصلاحات الريفية المصممة لمكافحة الفقر وتخلف النمو في الأرياف، وفي جهود استبدال المحاصيل بغية مكافحة الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة، والإصلاحات السياسية الرامية إلى وضع سياسة شاملة للجميع وتقوم على التشارك بشكل أفضل.

وفي 15 كانون الثاني/يناير، أصدر المجلس بيانا صحفيا كرر فيه تأكيد دعمه الكامل والإجماعي لعملية السلام في كولومبيا. ورحب المجلس بمواصلة الطرفين التزامهما بتنفيذ اتفاق السلام النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم مع دخوله عامه الرابع، كما رحب بالانتخابات المحلية والمقاطعاتية الشاملة والسلمية نسبيا التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر 2019، بمشاركة الحزب السياسي القوة الثورية البديلة المشتركة. ورحب أيضا بالدعم الذي أعرب عنه رئيس كولومبيا إيفان دوكي ماركيس مؤخرا للعمل المتواصل والجاري الذي تقوم به بعثة التحقق. وأعرب أعضاء المجلس عن شواغلهم إزاء التقارير التي تفيد بوجود ظروف أمنية خطيرة في العديد من مناطق كولومبيا، واستمرار التهديدات، والهجمات، وعمليات القتل التي تستهدف قادة المجتمع المحلي والقادة الاجتماعيين. ودعوا إلى تقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة، وإلى اتخاذ إجراءات فعالة لتحسين الأمن، بطرق منها توسيع نطاق وجود متكامل للأمن المدني والحكومي ليشمل المناطق المتضررة من النزاع. ولاحظ المجلس الفرصة المحتملة التي يتيحها الحوار الوطني الذي انبثق عن الاحتجاجات الأخيرة لإشراك مختلف القطاعات، بما في ذلك المنظمات النسائية، والفئات السكانية من الشعوب الأصلية والكولومبية المنحدرة من أصول أفريقية، والجماعات البيئية، والشباب، في بناء توافق في الآراء بشأن تنفيذ الاتفاق النهائي.

هايتي

في 8 كانون الثاني/يناير، أصدر المجلس بيانا صحفيا أعرب فيه عن شواغله إزاء المأزق السياسي الراهن في هايتي. وكرر أعضاء المجلس تأكيد الضرورة الملحة المتمثلة في مشاركة أصحاب المصلحة في البلد في حوار شامل ومفتوح لتشكيل حكومة قادرة على تلبية احتياجات الشعب الهايتي دون مزيد من التأخير. وشدد أعضاء المجلس على الحاجة الملحة إلى معالجة الأوضاع الإنسانية المتدهورة في هايتي من خلال تنسيق العمل بين حكومة هايتي والأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وكرروا تأكيد التزامهم بالعمل مع هايتي من أجل مستقبل ديمقراطي وسلمي وآمن.

المسائل المواضيعية ومسائل أخرى

صون السلام والأمن الدوليين

في 9 و 10 و 13 كانون الثاني/يناير، أجرى المجلس مناقشة مفتوحة على المستوى الوزاري بشأن موضوع "التمسك بميثاق الأمم المتحدة" في إطار بند جدول الأعمال "صون السلام والأمن الدوليين"، برئاسة نائب رئيس وزراء فييت نام ووزير خارجيتها فام بينه مينه. وتكلم في المناقشة الأمين العام، ورئيسة مجلس الحكماء، ماري روبنسون. وفي بداية المناقشة، اعتمد المجلس بيانا صادرا عن رئيس مجلس الأمن (S/PRST/2020/1)، أكد فيه المجلس من جديد التزامه بميثاق الأمم المتحدة برمته، بما في ذلك مقاصده ومبادئه، وبنظام دولي قائم على القانون الدولي يشكل الأساس الذي لا غنى عنه لإرساء المزيد من السلم والازدهار والعدل في العالم. وأكد المجلس من جديد أيضا التزامه بتعددية الأطراف والدور المركزي للأمم المتحدة، وشجع الأمين العام على مواصلة جهوده لمساعدة الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية على التمسك بالميثاق، وأكد عزمه على التمسك بالميثاق في جميع ما يضطلع به من أنشطة.

وأكد الأمين العام في بيانه أن أنجع طريقة تواجه بها الدول الأعضاء بصورة جماعية تحديات عالمية هي تعزيز التزامها بالميثاق. وشددت رئيسة مجلس الحكماء على أن العالم يواجه تهديدين قائمين متميزين هما الانتشار النووي وأزمة المناخ، وأن الاستجابة لهما تزداد صعوبة في وقت تعمل فيه النزعات الشعوبية والقومية على تقويض التعاون المتعدد الأطراف.

وفي المناقشة التي تلت ذلك، أكد الممثلون من جديد التزامهم بالميثاق والقانون الدولي وتعددية الأطراف. وجرى التشديد على أنه مع احتفال الأمم المتحدة في عام 2020 بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها، وبالنظر إلى الأثر المتعدد الأوجه للتطورات الأخيرة في البيئة الجيوسياسية على البلدان، فقد حان الوقت لأن تعمل الدول الأعضاء بإخلاص وفقا لأحكام الميثاق، وأن تستفيد بالكامل من الأدوات التي يوفرها الميثاق، وأن تنظر في تعزيز الركائز الثلاث للأمم المتحدة، وإصلاح الأمم المتحدة والمجلس، وزيادة استخدام تسوية المنازعات بالوسائل السلمية والترتيبات الإقليمية على نحو أكثر تواترا. ولدى اختتام المناقشة، أدلى 111 متكلما ببيانات.

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين

في 30 كانون الثاني/يناير، عقد المجلس جلسة إحاطة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان) في صون السلام والأمن الدوليين. واستمع المجلس إلى إحاطة من الأمين العام

للأمم المتحدة، والأمين العام للرابطة، ليم جوك هوي، بشـــأن التعاون بين الأمم المتحدة والرابطة. وســـلط الأمين العام للأمم المتحدة الضوء على أهمية الشراكات القوية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، فشدد على الدور الرئيســي الذي تقوم به الرابطة في الهيكل الإقليمي للســلام والأمن ومســاهمتها في تعزيز الحوار والمشـــاركة من خلال المنتديات التي تترأســـها. واقترح مجالات مختلفة لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والرابطة، بما في ذلك حفظ السلام، والمرأة، وخطة السلام والأمن، والشباب، وإدارة الحدود، وترتيبات الإنذار المبكر، والإجراءات المتعلقة بالمناخ. وأكد داتو ليم جوك هوي مجددا التزام الرابطة بالتعددية، وشـــدد على أهمية علاقات الرابطة بالشــركاء الخارجيين، بما في ذلك الأمم المتحدة، واســتعرض التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الخمسية لتنفيذ الإعلان المشترك بشأن الشراكة الشاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة (2016-2020)، وقال إنه يتطلع إلى وضــع خطة العمل المقبلة للفترة 2021-2025 للحفاظ على زخم التعاون بين المنظمتين وتعزيزه. ورحب أعضـــاء المجلس بجهود الرابطة في بناء الثقة، والدبلوماســـية الوقائية، ومشــاركة المنظمة المجدية في أعمال الأمم المتحدة، وأعربوا عن تأييدهم للدور النشــط الذي تؤديه الرابطة في القضايا الإقليمية والعالمية ذات الاهتمام المشترك، فضلا عن تعزيز التعاون المنظمتين.